



١- وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات محسوبا له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة ١/٢٦٢ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٢٦٠ من ذات القانون ونظراً لطلبه الشفقة والرحمة من المحكمة وكونه شاب في مقتبل العمر وإفراح المجال أمامه في تعديل سلوكه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة للتدابيرية والتي تقرر الأخذ بها تخفيض العقوبة إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين ونصف محسوبا له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات .

٢- حبس لمدة ثلاثة أشهر محسوبا له مدة التوقيف عن التهمة الثانية المسندة إليه عملاً بأحكام المادة ١٨ عقوبات عسكري .

٣- حبس لمدة شهرين محسوبا له مدة التوقيف عن التهمة الثانية المسندة إليه عملاً بأحكام المادة ٤/٣٧ من قانون الأمن العام .

٤- دغم العقوبات الواردة بالقرارات ( ١ ، ٢ ، ٣ ) أعلاه وتنفيذ العقوبة الأشد منها بحقه دون سواها لتصبح العقوبة النهائية وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين ونصف محسوبا له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة ١/٧٢ من قانون العقوبات .

٥- الطرد من الخدمة في جهاز الأمن العام عملاً بأحكام المادة ٥ من قانون العقوبات العسكري وبدلالة المادة ٩/٧٢ من قانون الأمن العام .

### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. يشوب القرار المميز عيب مخالفة القانون من حيث .  
أ . هذا القرار لم يستند إلى أي بيئة تثبت وقوع التزوير وفقاً لأركانه وعناصره كما حددها قانون العقوبات فالأفعال المنسوبة للمتهم لم تؤدي إلى أي تعريف للحقيقة .

ب- هذا القرار لم يثبت من توافر النية الجرمية لدى المتهم فلم تتوافر في كافة البيانات المقدمة أي قرينة أو بيئة على توافر أي نوايا لدى المتهم للتزوير .

ج- وقد استند القرار المميز إلى بيئة (ناقصة) . (غير مكتملة) . ذلك أن التقرير الذي تم ضبط الأفعال المنسوبة إلى المتهم بموجبها، والمقدم من شاهد النيابة القريب

٢ . يشوب القرار المميز الفساد في الاستدلال الذي تمثل بثلاثة مظاهر وهي :-

أ. استند قرار الإذانة إلى عدم تحديد دقيق لحقيقة العمليات الحاسوبية التي نسبت إلى المتهم .

ب. استند القرار المميز إلى أن القیود الأصلية الموجودة على الكمبيوتر قد جرى تحريفها وهذا حقيقة لم يحدث . فاقد ظلت تلك القیود صحيحة ولم تقدم أي بيئة على حدوث خلل بها .

ج. استند القرار المميز إلى القول أن المتهم غير مكلف بعملية التزوير وهذا مصادرة للحقيقة لا يستند إلى أي بيئة .  
ذلك أن رئيس قسم أمن النظام الرائد يؤكد أمام المحكمة أن مهمات المتهم تزوير زملائه .

٣ . يشوب القرار المميز أنه استند إلى استخلاص غير سائق تمثل بوضوح بعدم استجلاء ضبط العمليات الحاسوبية المنسوبة للمتهم .

٤ . هذا القرار يخالف القانون من حيث عدم استناده إلى إجراءات قانونية وقواعد أمره تحدد كيفية التعامل مع قضايا التزوير .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

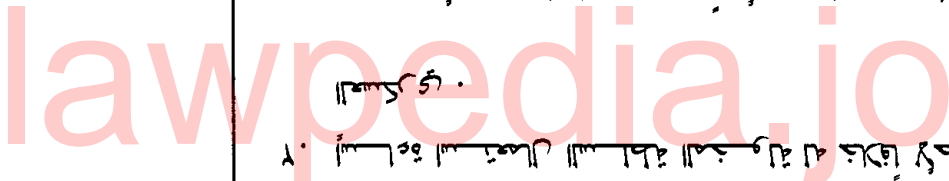
بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة طلب في نهايتها :-

١- قبول التمييز شكلاً لتقديره ضمن المدة القانونية .

دلیل و...  
 این که...  
 ...

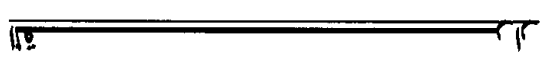
...  
 ...  
 ...

...  
 ...



...  
 ...

...  
 ...



...  
 ...

جميع هذه المعاملات من قبل المتهم بدون معاملات رسمية وتبين ذلك من خلال التقرير مضمون المبرزن ١ ومن خلال الكشوفات مضمون المبرزن ٢.

كما ثبت للمحكمة انه بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩ م تم ضبط شاهد النيابة الثالث على طريق العقبة وهو يقود المركبة الشحن العمومي رقم تعود لشركة الانتكال للنقل البري وتبين أن رخصة السائق المذكور لا تتلائم مع رخصة المركبة المذكورة وجرى مخالفته من قبل الدوريات الخارجية بتهمة سوق مركبة برخصة سوق لا تخوله حق القيادة والوقوف في مكان ممنوع الوقوف بموجب شاخصة بالمخالفة رقم تاريخ المقطورة ٢٠٠٤/١/٢٩ وتم الاحتراز على رخص السوق والافتناء بالإضافة إلى رخصة المقطورة رقم مقابل إعمار بذلك وبتاريخ ٢٠٠٤/٤/٥ تم إرسال رخصة الاقتناء ورخصة المقطورة إلى قسم ترخيص الرمثا بموجب كتاب الدوريات الخارجية رقم ٢٦٨٧/١١/٨ وإرسال رخصة السوق إلى قسم ترخيص إربد بموجب كتاب الدوريات رقم ٢٦٥١/١١/٨ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٧ وبتاريخ ٢٠٠٤/٤/٧ تم دفع قيمة المخالفة المذكورة بالوصل المالي رقم وأعطي شاهد النيابة الثالث كف طلب برخص السوق والافتناء وبتاريخ

٢٠٠٤/٤/١١ تم إدخال حركة الحجز من قبل الرقيب الدوريات الخارجية علماً بأنه من المفترض إدخال هذه الحركة بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩ وتبين أن الرقيب المذكور قام بإدخال حركة إرسال إلى الترخيص بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١١ ومن المفترض إدخالها بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٥ م.

كما ثبت للمحكمة بأن المتهم خالف الأوامر والتعليمات الصادرة إليه بإساعته استعمال السلطة الممنوحة إليه بصرفه أرقام سرية له دون إذن رسمي رغم ممنوعية ذلك وقيامه بإجراء عمليات حاسوبية دون معاملات رسمية أو استئذان أي مسؤول عنه.

كما ثبت للمحكمة بأن المتهم سلك سلوكاً لا يتفق والاحترام الواجب لوظيفته وهو رجل أمن عام برتبة رقيب ويعمل مشغل كمبيوتر في جهاز الأمن العام وبذلك يكون قد خالف الأوامر والتعليمات الصادرة إليه من قيادة جهاز الأمن العام وقيامه بإجراء العمليات على جهاز الكمبيوتر دون إذن مسبق أو وجود معاملات رسمية مع الإشارة إلى أن المحكمة لم تجد من البيانات التي قدمتها النيابة العامة ما يثبت ارتباط المتهم بجناية التزوير إذ يتطلب لقيام هذه الجريمة توافر أربعة أركان كما ورد في المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات الأردني وهي تغيير الحقيقة في المحرر والاحتجاج بالمحرر وترتيب الضرر أو

تاریخ ۱/۱/۸۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ کے تحت...

۸. حکم نامہ کے تحت...

۱۰. حکم نامہ کے تحت...

:- مندرجہ ذیل باتوں کے متعلق...

۱/۱/۸۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ کے تحت...

تاریخ ۲۷/۵/۲۰۰۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ...

۲۸/۱/۲۰۰۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ...

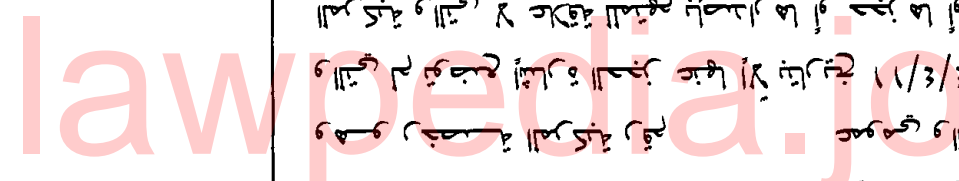
۱۱/۳/۲۰۰۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ...

۲۸/۱/۲۰۰۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ...

۱۱/۳/۲۰۰۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ...

۲۸/۱/۲۰۰۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ...

۱۱/۳/۲۰۰۸ء کو جاری شدہ حکم نامہ...



۸- ۱- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۲- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶  
۳- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶  
۴- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶  
۵- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶  
۶- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶  
۷- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶  
۸- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶  
۹- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶  
۱۰- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۲- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۳- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۴- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۵- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۶- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۷- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۸- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۹- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۰- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۱- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۲- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۳- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۴- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۵- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۶- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۷- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶

۱۸- ۲۰۰۸/۱۱/۱۶





إمضاءً مزوراً وأما بصنع صك أو مخطوط ... ويستلزم ذلك من المحكمة التليل على مواضع التحريف في المحرر الرسمي والبيانات التي وقع عليها التحريف ووسائله وكيفية وقوعه وآثاره بالنسبة لحجية المحرر تحديداً لأوجه الضرر كعناصر يجب توافرها في جريمة التزوير ولا تقوم بدونها حسب تعريف جريمة التزوير الوارد في المادة ٢٦٠ سالفه الإشارة .

وحيث الثابت لمحکمتنا بصفتها محكمة عملاً بالمادة ٨٨/ج من قانون الأمن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ أن الأفعال التي قام بها المميز لها مظهر التزوير إلا أن الحقيقة بقيت كما هي ولم يتم تغييرها ولم يكن هناك أية نية لتغيير الحقيقة في السجلات والوثائق وإنما كان الهدف تعليم الآخرين كيفية استخراج الشهادات ورفض اقتناء المركبات وإجراء التصحيح عليها وذلك ثابت من شهادات الشهود ومنهم شهود النيابة العامة :-

#### النقيب

وقد جاء فيها قوله .... أنا لم أشاهد رخصة مستخرجة على الوقائع وأنا لم أشاهد في جميع ما ورد في تقريري أو العمليات الواردة في الكشوفات لم أشاهد أي شيء ملموس على أرض الواقع من رخص اقتناء أو غيرها ..... من ناحية فنية يمكن أن يتم طباعة العملية على الجهاز من خلال ورق عادي دون قسائم رسمية وإن تظهر وتسجل على الجهاز عملية ...

#### وكذلك الشاهد العريف

صفحة ٩ من المحضر وقد ورد في شهادته قوله ... لم يعرض علي رخص مزورة نتيجة العمليات التي أجريت على اليوزر الخاص بي ولم أشاهد رخصاً حقيقية تم إجراء التزوير أو التعديل عليها ..... أن المتهم من واجبه إصلاح الكمبيوتر ومن واجبات المتهم بصفته مشغل إرشاد العاملين الحديثين على كيفية إجراء العمليات في الكمبيوتر ....

#### وكذلك الشاهد الرائد

المستمعة شهادته على الصفحة ١٣ من المحضر ضمن البيانات الدفاعية والتي ورد فيها قوله .... أن المتهم يعمل مشغل كمبيوتر وملحق بإدارة الترخيص .. مهمة المشغل هي الإشراف والمتابعة على سلامة الأجهزة والبرمجيات والتأكد الدائم من جاهزيتها ومتابعة المستخدمين .... وتدريب المستخدمين الجدد ..... أن العرف أتاح للمشغل أن يعمل مكان المستخدم ويديره حسب



lawpedia.jo

3.3 / 3  
[Handwritten signature]  
[Handwritten signature]  
[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

١٠٠٨ / ٣ / ١٣ / ١٤٣٨ هـ الموافق ١٥ / ١٠ / ٢٠١٦ م

المحكمة  
[Handwritten signature]